

رسالة ماجستير عن سياسة ارتريا الخارجية حيال السعودية



بقلم: د. احمد حسن دحلي

قدمت الباحثة الارترية سارة عبده عبد الحكيم طه في 3 أكتوبر 2024 بحثا بعنوان " السياسة الخارجية لدولة إرتريا تجاه المملكة العربية السعودية في الفترة من 1993 – 2023م " لنيل درجة الماجستير في " معهد البحوث والدراسات العربية " ولقد أشرف على هذه الرسالة د. محمد مصطفى كمال مدير " معهد البحوث والدراسات العربية " وأستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة. وحضر مناقشة الرسالة رهط من المدعوين يتقدمهم السفير فاسيل جبري سلاسي، سفير دولة ارتريا لدى مصر. وفيما يلي نقدم عرضا موجزا لأبرز محاور " الرسالة " .

كما يعلم الجميع ان العلاقة الارترية - السعودية قديمة قدم التاريخ، وان البحر الأحمر لم يكن في يوم من الأيام سور فصل بين الشعبين، بقدر ما كان ولا يظل وسيكون دائما أبدا جسر وصل بين ضفتي البحر الأحمر الشرقية والغربية. ولغاية اليوم لم ينفذ الغبار بعد عن الكثير من الوشائج الحضارية والتاريخية والاجتماعية والثقافية والسياسية... الخ بين البلدين وهناك آثار حضارية ومخطوطات تاريخية

تعكس وتجسد تلك الروابط تحتاج الى بحث وتنقيب ودراسة من المؤسسات المعنية والباحثين وطلاب الدراسات الاثرية والتاريخية والاجتماعية... الخ في كلا البلدين. وان الدراسة الاكاديمية التي أعدتها ساره طه تغطي مرحلة سياسية معاصرة بل راهنة، تمتد على مدى ثلاثة عقود، أي منذ استقلال ارتريا في عام 1993 وحتى 2023، حيث شهدت العلاقة الارتيرية - السعودية حالة مد وجزر خلال هذه الفترة لجملة أسباب ودوافع، وهذا امر طبيعي في العلاقات السياسية بين كل دول العالم. وبحكم ان العلاقة بين اسمرا والرياض على مدار ثلاثين سنة لها جذورها التاريخية المباشرة تعود الى المرحلة ما بعد نهاية الحرب الكونية، وتحديدًا من عام 1941 تاريخ هزيمة إيطاليا الفاشية في ارتريا حتى عام 1993 تاريخ استقلال ارتريا التي تحررت بعد نضال طويل ومرير امتد من 1961 حتى 1991، تناولت الباحثة هذه الخلفية بصورة عامة بقية وضع مادة بحثها في سياقها التاريخي والسياسي. وتعد هذه الدراسة الأولى من نوعها على مستوى الدراسات الاكاديمية. استهلت الباحثة " رسالتها " بلفت الانتباه الى ان أهميتها تكمن " في كونها واحدة من أولى الدراسات الأكاديمية باللغة العربية والمعنية بتحليل السياسة الخارجية لدولة إرتريا إجمالاً وتجاه المملكة العربية السعودية تحديداً.



وتتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها من الدراسات القليلة التي تتناول قضية السياسة الخارجية الإرتيرية بعيداً عن الأدلجة التي اتسمت بها بعض المنشورات والمؤلفات عن إرتريا فهذه الدراسة تقوم بتحليل السياسة الخارجية لدولة إرتريا تجاه المملكة العربية السعودية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية

تمثلت الأهمية العملية لهذه الدراسة في محاولة فهم الأهمية الجيوستراتيجية لدولة إرتريا وأثر ذلك في تشكيل مسار سياستها الخارجية في ظل نمط النظام الدولي القائم في الفترة محل الدراسة كما تسهم الدراسة أيضاً في إيضاح عمق العلاقات التاريخية والشعبية والثقافية بين إرتريا والمملكة العربية السعودية والتمازج التاريخي والثقافي والاجتماعي بين البلدين. "



الباحثة مع طاقم سفارتنا في مصر

وبحكم ان جوهر الدراسة هو السياسة الارترية ازاء السعودية، كان لا مندوحة من تحديد مبادئ وأركان هذه السياسية التي تبلورت ابان الكفاح المسلح ضد الاستعمار الاثيوبي واعوانه من المعسكرين الغربي والشرقي بقيادة كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي السابق وبقية الدول التي كانت تدور ضمن جاذبية واشنطن وموسكو. فورد في " الرسالة " عملت عدداً من العناصر التاريخية والجغرافية والبيئية والمحلية على تشكيل مسار السياسة الخارجية الإرترية، وتعد المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الإرترية من أبرز العوامل التي كان لها الأكثر الأثر في تشكيلها إذ أثر الموقع الجغرافي وبشكل مباشر على الوضع السياسي للبلاد عبر التاريخ، ويتناول هذا المبحث المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الإرترية من خلال ستة نقاط وهي: مبادئ ومرتكزات السياسة الخارجية الإرترية، والمحدد الجغرافي والتاريخي، والمحدد الاقتصادي، والمحدد السياسي، والمحدد الاجتماعي والثقافي، و المحدد العسكري والأمني.

مبادئ ومرتكزات السياسة الخارجية الإرترية.

" تبنت إرتريا عدداً من المبادئ والمرتكزات في سياستها الخارجية، والتي مثلت بوضوح تام مساراتها وتوجهاتها في علاقاتها الدولية والإقليمية، هذه المبادئ تبلورت خلال مرحلة الكفاح المسلح فقد عايشت الثورة الإرترية تحديات عديدة نتيجة للأطماع الدولية والإقليمية للموقع الجيوستراتيجي للبلاد، وبهذا نتجت عدة مبادئ أساسية حكمت مسار السياسة الخارجية الإرترية وهي:

أ - الندية في التعامل.

تتعامل دولة إرتريا بمبدأ الندية مع كل القوى والدول الإقليمية منها أو القارية أو الدولية، وهي بقدر حرصها على عدم فرض آراءها وقراراتها على الآخرين، فإنها وبالمقابل لا تقبل أن يفرض عليها الآخرون آراءهم أو قراراتهم، هذا مع الحرص على ترك المجال للنقاش والحوار للوصول إلى قنوات مشتركة بعيداً الضغوطات والابتزازات بكل أشكالها وصورها الرائجة في المسرح السياسي الدولي.

ب - الاحترام المتبادل.

الندية في التعامل شرط محوري في الاحترام المتبادل سواء تطابقت الآراء أو تضادت أو تناقضت أو تداخلت، ودولة إرتريا حريصة على تطبيق هذا المبدأ على ذاتها وعلى الآخرين أيضاً فهي تريد العيش بسلام ووثام واحترام سيادتها وسيادة الدول الأخرى على حد سواء، ولذا فإن إرتريا لم ولن ولا تقبل سياسات الإملاء وفرض الأمر الواقع والتدخلات والاعتداءات الخارجية بمختلف أنواعها وألوانها، علماً إن الاختلاف حول القضايا والمصالح لا يفسد الاحترام المتبادل ما دامت العلاقات بين الدول محكومة بالمسؤولية والعقلانية بعيداً عن نزعة السيطرة وسياسة الهيمنة.

ت - التعاون المشترك.

لدى إرتريا قناعة مبدئية راسخة بأن مصالح الشعوب تتضافر وتتكامل ولا تتعارض ولا تتعارض، وعليه ثمة هناك أرضية للتعاون المشترك لخدمة المصالح المشتركة سواء كان ذلك على الصعيد الثنائي أو الإقليمي أو القاري أو الدولي، وتأسيساً على تلك القناعة المبدئية فإن دولة إرتريا لا تضع مصالحها فوق أو على أنقاض مصالح

الدول الأخرى، وبالمقابل فإن إرتريا لا تقبل بأن يضع الآخرون مصالحهم على أنقاض المصلحة الوطنية الإرترية.

ث - عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير.

لا تتدخل دولة إرتريا في الشؤون الداخلية للغير كما أنها لا تسمح في ذات الوقت بتدخل الأطراف الخارجية في شؤونها الداخلية.

ج - عدم الدخول في المحاور.

لا تؤمن دولة إرتريا بسياسات المحاور سواء كانت إقليمية أو شبة إقليمية أو دولية ولا تدخل فيها ولا توجد لديها أجنداث لتشكيل المحاور، ولكنها في المقابل تقيم علاقات متعددة الأبعاد مع سائر دول العالم في ضوء هذه المبادئ الخمسة¹.

وفي ظل مبدأ عدم الدخول في المحاور فإن دولة إرتريا لا تسمح بقيام القواعد الأجنبية على أراضيها سواء كانت برية أو بحرية أو جوية فوق أي شبر من ترابها الوطني أو مياهاها الإقليمية، ومع ذلك ترى إرتريا أن من حقها كدولة ذات سيادة أن تقيم القواعد الأجنبية في حال رغبت بذلك ورأت لها في ذلك مصلحة تروجوها، ومع

ذلك فإن دولة إرتريا حريصة ولن تسمح بأن يشكل ذلك تهديداً مباشراً أو غير مباشر لأي دولة سواء في محيطها الإقليمي أو خارجه."

وتوصلت الباحثة سارة طه الى الخلاصة التالية:

"1- تقع كل من دولة إرتريا والمملكة العربية السعودية في أهم الأقاليم الجيواستراتيجية في العالم إذا تكتسب كلتا الدولتين أهمية كبرى نتيجة لسواحلهما الطويلة على البحر الأحمر الممر المائي الدولي الهام والذي تعبر منه 80% من التجارة العالمية التي تمر عبر البحار وبهذا مثلت المحددات الدولية والتي نتجت عنها بالأساس المحددات الإقليمية أهو عوامل تشكل السياسة الخارجية الإرترية، فكان لشكل النظام الدولي ومتغيراته أثر مباشر وواضح على مسار السياسة الخارجية

2- مثلت العوامل الجغرافية بالإضافة إلى العوامل التاريخية أحد أبرز السمات التي تبلورت فيها رؤية القيادة الإرترية ممثلة في الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة حول الآليات والركائز التي ينبغي على السياسة الخارجية الإرترية اتباعها للحفاظ على الاستقلال وسيادة البلاد، وتبنت إرتريا سياسة اقتصادية قائمة على مبدأ الاعتماد على الذات للنهوض بالاقتصاد الإرتري الوطني دون تبعية تسلبها إرادتها السيادية المستقلة على أراضيها. إرتريا تزخر بعدد كبير من المقومات الاقتصادية الطبيعية والتي تمكنها من بناء اقتصاد يتناسب مع مقدراتها الجغرافية والسياسية والعسكرية الكبرى.

3- أدت المحددات الإقليمية والتي تمثلت في عدم استقرار إقليم القرن الأفريقي واستمرار الأطماع الإثيوبية التوسعية وكثرة الحروب والنزاعات فيه والإدارة السياسية غير المستقلة لمعظم دوله باستمرار حالة الصراع في المنطقة مما استدعى لأن تتبنى إرتريا عقيدة سياسية وعسكرية قوية وصارمة للحفاظ على سلامة أرضيها في وسط هذا الإقليم المشتعل. واستخدمت دولة إرتريا أدواتها العسكرية وفق مبدأ الدفاع عن النفس لتحقيق أهدافها من سياستها الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي، إذ تبلورت العقيدة العسكرية لإرتريا كعقيدة ثورية للدفاع عن النفس ورد العدوان لا للإعتداء على الآخر.

4- ترتبط كل من إرتريا والمملكة العربية السعودية بروابط تاريخية واجتماعية وثقافية عريقة، وذلك نتيجة للقرب الجغرافي بين الدولتين فتبعد جزيرة فرسان السعودية عن جزر دهلك الإرترية بمسافة 300كم فقط، إلا أن بعض القوى الإقليمية والدولية عملت على عرقلة نمو العلاقات الإرترية السعودية بعد استقلال إرتريا وذلك لفرض عزلة، إقليمية على إرتريا بالإضافة للحيلولة دون الوصول لحالة التعاون الاستراتيجي الأمثل بين الدولتين وتعزيز الأمن والاستقرار للمنطقة وشعوبها وهو ما لا يتوافق مع مخططات الجهات والقوى التي تسعى لاستدامة حالة الصراع وعدم الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي.

بالرغم من تقارب الرؤيتين الإرترية والسعودية في عدة مجالات في سياستهما الخارجية، وتبني كل منهم لمبادئ أساسية في سياسته الخارجية وأهمها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والسعي لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة إلى أن الدولتين لم تصلان إلى حالة التعاون الأمثل التي تتوافق مع إمكانياتهما

الجيو استراتيجية، في ظل ما تمثله الدولتين من عمق استراتيجي وأمني لبعضهما البعض.

ما هي السيناريوهات المستقبلية للعلاقة الإرترية - السعودية؟

تري الباحثة بأن " في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية وتراجع الدور الأمريكي في المنطقة وتزايد التوجه نحو التكتلات الإقليمية الاقتصادية والأمنية يمكن للسياسة الخارجية الإرترية تجاه المملكة العربية السعودية والتي بدأت بالتطور بشكل مطرد منذ العام 2010 أن تسير في أحد المسارات التالية ":

أ - " ان تسير العلاقات بين البلدين في مسار تصاعدي يصل إلى أن تنشئ كلتا الدولتين منظمة إقليمية مشتركة بهدف أمن وحماية البحر الأحمر والعمل على النهوض ببلدان القرن الأفريقي، إذ يمكن للأثر الإيجابي للتعاون بين الدولتين أن يشمل دولاً أخرى بدايةً من دول القرن الأفريقي، وذلك خاصة في ظل تطابق أولويات السياسة الخارجية لكلا البلدين والحرص على الأمن والاستقرار في المنطقة."

ب - "ان تسير العلاقات بين البلدين بشكل متوافق كما هو عليه دون التطور بشكل كبير، وذلك نتيجة لحالة الاضطراب وعدم الوضوح التي يشهدها النظام الدولي والإقليمي."

ث - " أن تتراجع العلاقات بين البلدين كما كان عليه الحال قبل العام 2010 وتتسم العلاقات بينهما بالهدوء النسبي."

وترجح الباحثة أن السيناريو الأول بإعتباره " المسار المستقبلي للعلاقات بين البلدين وذلك من خلال قراءة الأحداث الدولية والإقليمية فالمملكة تحرص على لعب دور أكبر في الساحة الدولية والإقليمية بما يتوافق مع قدراتها ومكانتها الدولية، كما أن إرتريا تعمل جاهدة لكسر الحواجز التي فرضها عليها النظام الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية، ويساعد في تحقيق هذا النموذج تغير الوضع الدولي وبروز فاعلين جدد ينافسون الولايات المتحدة في قيادتها المتفردة للعالم والذي خلق حالة من اللاقطبية في النظام الدولي مما سمح بحرية حركة أكبر للدول المتوسطة والصغيرة في الساحة الدولية، ونتيجة لما سبق وفي ظل تطابق أولويات السياسة الخارجية لكلا البلدين

والحرص على الأمن والاستقرار في المنطقة يمكن لكلا الدولتين إيجاد مزيد من فرص التقارب بشكل متصاعد في المستقبل، وذلك بوضع أولويات أمن البحر الأحمر وحمايته والعمل على النهوض ببلدان القرن الأفريقي، إذ يمكن للأثر الإيجابي للتعاون بين الدولتين أن يشمل دولاً أخرى بدايةً بدول القرن الأفريقي، فإرتريا هي الدولة الوحيدة اليوم من دول القرن الأفريقي التي تملك قرارها السيادي وتشهد استقراراً داخلياً وهو ما يؤهل كل من إرتريا والمملكة العربية السعودية للعمل معاً بشكل متطور يتوافق مع المقدرات الجيواستراتيجية لكل الدولتين وهو ما سينعكس إيجاباً على حالة الاقتصاد الإرتري."

وفي ختام " رسالتها " طرحت الباحثة ثلاث توصيات وهي:

1- " على الباحثين في الشأن الإرتري خاصة من دول الجوار الاستفادة من المراجع الإرترية التي توضح موقف الجانب الإرتري، فبالرغم من قلة عددها إلا أنها توضح الموقف الإرتري في أهم القضايا الأساسية للمنطقة، فليس من الحياد العلمي التأكيد مراراً وتكراراً عن العداء العسكري الإرتري لدول جواره وعن القواعد العسكرية الإسرائيلية المزعومة في الأراضي الإرترية دون الرجوع للمصادر الإرترية الرسمية وقراءة الموقف الإرتري ومقارنة كلا الموقفين ليتمكن الباحث من الوصول لاستنتاجه الخاص، مع الأخذ في الاعتبار بمبادئ التحليل السياسي لسلوك الدول فالمصلحة الوطنية تستدعي الميل نحو السلم والاستقرار خاصة إن كانت الدولة حديثة الاستقلال وباقتصاد ناشئ. "

2- " على صانعي القرار في دولة إرتريا والمملكة العربية السعودية السعي نحو تحقيق حالة التعاون الاستراتيجي الأمتل بين الدولتين وذلك في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة والتي بالرغم من ارتباكها إلا أنها تتيح فرصة لبناء قاعدة رصينة للعلاقات بين البلدين والتي ستنعكس إيجاباً على استقرار منطقة القرن الأفريقي وعلى أمن البحر الأحمر. "

3- " على الحكومة الإرترية دعم الباحثين الأكاديميين وبذل المزيد من الاهتمام بالبحث العلمي الأكاديمي السياسي لمواجهة حملات التضليل التي تستهدف البلاد والشعب الإرتري، وذلك لتأثر قرارات صانعي القرار السياسي بالأبحاث والدراسات الأكاديمية كأحد المدخلات في عملية صنع القرار السياسي في الدول. "

وفي ختام مناقشة " الرسالة " نالت الباحثة سارة طه درجة الماجستير بتقدير " جيد جدا " من قبل اللجنة العلمية التي تولت مناقشة بحثها.

وأخير، لم يبق إلا الإشارة الى ان:

1 - ارتريا الثورة والدولة اولت التعليم ليس أهمية خاصة بل هو وضعته في سلم اولياتها، والدليل على ذلك ان التعليم في ارتريا ليس مجانا فقط من المرحلة الابتدائية ولغاية الدراسات العليا، بل ان الدولة تتولى مسؤولية توفير الأدوات التعليمية والسكن في الاقسام الداخلية بغية تهيئة كافة شروط الدراسة ومواصلتها لجميع الارتريين مع عناية خاصة لأبناء الشهداء ولذوي الحاجة الى مساعدة. وهذا يعني ان الدولة تبذر البذور وان بوادر الأشجار الوارفة وثمارها اليانعة غدت رويدا رويدا تتألق في غير حقل وميدان.

2 - الباحثة سارة عبده عبد الحكيم طه استهلت بحثها الأكاديمي بكلمة اهداء جاء فيها " اهدي رسالتي لشهداء إرتريا الذين بذلوا أرواحهم من أجل كرامة الشعب الإرتري وإلى كل من بذل حياته في خدمة إرتريا وشعبها وإلى قيادة إرتريا التي ضربت أروع الأمثلة في الصمود أمام كل التحديات التي كان هدفها النيل من سيادة واستقلال البلاد." قبل أن تضيف " النصر للجماهير "

3 - الأمل معقود على ترجمة هذه الدراسة الى تجرينيا، وأن يتم نشرها باللغتين في كتاب لكي تعم الفائدة.